

كلية المستقبل الجامعة

قسم المحاسبة



المحاسبة الدولية

الأسبوع الثالث

تصنيفات المحاسبة الدولية

المرحلة الرابعة

المحاضر : م.م .حسام محمد وفقان الجبوري

2022

الوحدة التعليمية الثالثة

تصنيفات المحاسبة الدولية

International Accounting Classifications

عرض الوحدة التعليمية:

1-1 : طبيعة ومفهوم التصنيف Classification

يعد التصنيف واحداً من الأدوات الأساسية في العلوم . إذ يستخدم كأداة للتحليل والوصف . لظهور الهيكل الأساسي ، والقدرة التنبؤية لمكون او عنصر معين في المكان الذي صنف فيه . كما يوفر التصنيف نظرة عميقة للباحثين حول العناصر المتوافرة حالياً ، والتي يمكن ان تتوافر في المستقبل وتلك التي تعمل الآن والأخرى التي تنتظر اكتشافها . ويمكن ان تختلف انواع التصنيف من النوع المبسط الى النوع المعقد والمتشعب ، وفي المحاسبة يمكن النظر الى الطرق التقليدية في التصنيف في مجالات متعددة . إذ يمكن اجراء التصنيف على وفق النظم السياسية أو النظم الاقتصادية أو النظم القانونية . (على سبيل المثال) تصنف نظم الابلاغ بالاعتماد على النظام السياسي الى نظم ديمقراطية ونظم الاقليه ، وتقسيم النظم الاقتصادية الى نظم رأسمالية ونظم اشتراكية وتقسيم النظم القانونية الى نظم القانون العام ونظم القانون الروماني وفي هذا النطاق وضعت جمعية المحاسبة الامريكية (AAA) التشكيل المورفولوجي (Morphology) لنظم المحاسبة المقارنة وفق الشكل الآتي :

شكل (1-3)
مورفولوجيا نظم المحاسبة المقارنة

الاضلاع الطبيعية					المتغيرات
5	4	3	2	1	
الديمقراطية السياسية	الديمقراطية الحالية	الاقليية المعاصرة	الاقليية الشمولية	الاقليية التقليدية	P ₁ النظام السياسي
	خطط	اقتصاد مخطط	اقتصاد سوق	اقتصاد تقليدي	P ₂ النظام الأقتصادي
الاستهلاك	الاتجاه نحو التطور	خط التطور	قبل تقليدي	مجتمع الإقتصادي	P ₃ مستوى التطور
الواسع	كلي	جزئي			P ₄ اهداف الابلاغ المالي
اهداف الاقتصاد القومي	التخطيط والرقابة القطاعية	القياس الاجتماعي	الاداء الاداري	قرارات الاستثمار	
قطاع خاص	قطاع خاص (اتحادات)	وحدات ادارية حكومية	قانون تشريعي	أوامر قضائية	P ₅ مصدر السلطات
	خاص	عام			P ₆ التعليم والتدريب
	غير رسمي خاص	رسمي قضائي	غير رسمي اداره حكومية	رسمي تنفيذي	P ₇ الالتزام الاخلاقي
	المؤسسات			الحكومة	P ₈ الزبون
	خاصة	عامه			

Source : (Nobes & Parker , 2002 :54)

2-1: أغراض التصنيف المحاسبي الدولي :

تتركز اهداف التصنيف المحاسبي الدولي في مساعدة المهتمين بالمحاسبة (طلبة ودارسين وباحثين) الى مقارنة نظم المحاسبة الدولية بالشكل الذي يساهم في تحسين فهمهم للطبيعة المعقدة للممارسات المحاسبية وبالتالي فأن صيغ التصنيف التي سنتناولها ينبغي ان تساهم في الآتي :

1. معرفة نطاق نظم المحاسبة الوطنية (لكل دولة) ومدى التشابه والأختلاف بين بعضها البعض .

2. أن الدول التي تقع ضمن مجموعة محده من التصنيف من المتوقع أن تستجيب للظروف الجديده بالأسلوب نفسه ، فالدول يمكن ان تنتفع من الخبرات المتوافره لدى دول اخرى تقع معها في نفس المجموعة على سبيل المثال . واضعي المعايير المحاسبية في كل من أستراليا ، كندا ، نيوزلندا ، بريطانيا ، والولايات المتحدة وجد انها اتخذت الإجراءات ذاتها تجاه المشاكل المحاسبية المختلفه .
3. معرفة لماذا أن لبعض الدول تأثير كبير على المحاسبة بينما لا توجد مثل تلك التأثيرات لدى دول اخرى .
4. معرفة النماذج المطوره من دول النظم الوطنية ومراعاة ذلك عند اجراء تغييرات في نظم اخرى .
5. يساعد التصنيف واضعي السياسة المحاسبية على مستوى العالم لتحديد اتجاهات ومشاكل التوافق الدولي .
6. على المستوى الوطني يجعل التصنيف واضعي السياسة المحاسبية في وضع مثالي للتنبؤ بالمشاكل المحتملة لنظمهم المحلية وأيجاد الحلول المناسبة لحلها من خلال الأستفاده من الخبرات المتوافره لدى دول مرت بذات الظروف .
7. يستفيد التعليم المحاسبي من التصنيف المحاسبي من خلال دراسة مداخل التصنيف .

3-1: مداخل التصنيف الدولي International Accounting Classification Approach

تصنيفات نظم المحاسبة الدولية اتخذت عده مداخل منها .

أولاً: المدخل الأستنباطي The Deductive Approach

أنجز هذا النوع من التصنيف من قبل (Gerhard Mueller) في كتابه (المحاسبة الدولية) الصادر عام (1967) والذي له الرياده في هذا المدخل ، فقد حدد اربعة مداخل لتطوير المحاسبة هي :-

1. أنموذج الأقتصادي الكلي

- أ. يقوم هذا المدخل على افتراضين لهما علاقة بالاعمال والاقتصاد هما :
 - أ. تضع الشركات الفردية اهدافها ومن ثم تنظم عملياتها لانجاز تلك الاهداف.
 - ب. تضع الدول سياستها ، ومن ثم تتبنى مجموعة من الاجراءات لتنفيذ تلك السياسات

وعليه فإن أهداف الشركات هي اقل اتساعاً من الاهداف الوطنية (السياسة الاقتصادية الوطنية) ، ونتيجة لذلك فإن اهداف الشركات تتبع ولا تقود اهداف السياسة الوطنية .

في ظل أنموذج الاقتصاد الكلي لتطوير المحاسبة ، فان الممارسات المحاسبية للشركات تشتق وتصمم لخدمة اهداف الاقتصاد الكلي الوطنية . وهي تعتمد على ثلاث ركائز هي :-

- أ. أن شركات الاعمال هي وحدات جوهريّة في الاقتصاد الوطني .
 - ب. تتجز شركات الاعمال اهدافها بشكل منسجم مع نشاطاتها المنسجمة هي الاخرى مع السياسات الاقتصادية الوطنية .
 - ج. تتحقق المصلحة العامة عندما تكون محاسبة شركات الاعمال مرتبطة بشكل كامل مع السياسات الاقتصادية الوطنيّه .
- ووفق ما تقدم لكي تحافظ السياسة الوطنية على التشغيل الكامل عليها ان تتجنب دورات الاعمال الطويلة الناتجة عن الممارسات المحاسبية المتعلقة بتمهيد الدخل أو تشجيع صناعات معينة ، والسماح باستخدام الاندثارات المعجلة في تلك الصناعات . وتعد السويد خير مثال لتطبيق أنموذج الاقتصاد الكلي .

2. أنموذج الاقتصاد الجزئي

في ظل هذا الأنموذج فإن الممارسات المحاسبية تطور وتشتق من مبادئ الاقتصاد الجزئي وفي اطار ذلك فإن أنموذج الاقتصاد الجزئي للمحاسبة يكون مبني على عدد من المرتكزات هي :-

- أ. تركز شركات الاعمال على نشاطات الاعمال .
 - ب. أن الهدف الرئيس للشركات هو البقاء .
 - ج. أن افضل استراتيجية للبقاء هو تحقيق الامثلية الاقتصادية .
 - د. باعتبارها جزءاً من اقتصاديات الاعمال ، فإن الممارسات المحاسبية يجب ان تشتق مفاهيمها وتطبيقاتها من التحليل الاقتصادي (الجزئي) .
- وهكذا يتبين لنا أن المفهوم المحاسبي الرئيسي هنا هو أن العملية المحاسبية يجب ان ترتبط بحجم الاستثمارات في الشركة في أطر حقيقية وهذا ضروري لثلاثة اسباب هي :

- أ. لا يمكن للشركة البقاء اذا تآكل رأسمالها الحقيقي .
- ب. ينبغي ان يكون رأس المال المستثمر الثابت في الشركة الشيء الجوهرى الذي ينبغي ان تركز عليه الشركة في نشاطات الاعمال .
- ج. ضرورة الفصل بين دخل الشركة ورأسمالها لغرض تقييم ورقابة نشاطات الشركة .
- ولعل الذين يبنون أنموذج الأقتصاد الجزئى في المحاسبة يستنتجون أن نظم القياس في المحاسبة يجب ان تستند على الكلفة الاستبدالية . ويعد أنموذج المحاسبة الهولندي أفضل مثال عن هذا الأنموذج .

3. أنموذج المحاسبة كحقل معرفى مستقل :

في ظل هذا المدخل ينظر الى المحاسبة كوظيفة خدمية وتشتق من ممارسات الأعمال . وليس من حقل معرفى آخر مثل الأقتصاد . وهنا يعد الدخل القياس العملي لممارسات نشاطات الاعمال . وأن الافصاح الشامل والعاقل يعد مبدأ محاسبى مقبول قبولاً عاماً . وهكذا فأذا كانت الاعمال تمثل المصلحة الرئيسة التي تخدم بواسطه المحاسبة ، واذا كانت المحاسبة توفر خدمات فاعله وكفوءه للاعمال فأن ممارسات الاعمال والمحاسبة يجب ان يقادان بذات النموذج من التطوير . يرى (Mueller) أن الولايات المتحدة وبريطانيا من الامثلة على هذا الأنموذج .

4. أنموذج المحاسبة الموحده :

ينظر الى المحاسبة هنا على انها مجموعة من الأساليب الرقابية والادارية ففي ظل هذا الأنموذج فأن المحاسبة تنمط وتستخدم كأداة رقابية وادارية من قبل الحكومات المركزية . فالتوحيد يتم في القياس والافصاح والعرض بهدف تسهيل استخدام المعلومات المحاسبية لاغراض الرقابه على جميع انواع المنظمات من قبل المخططين الحكوميين والسلطات الضريبية والمدراء . وبشكل عام فأن أنموذج التوحيد يستخدم في الدول التي تعتمد التخطيط المركزي ، لذلك تستخدم المحاسبة لقياس الاداء وتوزيع الموارد وتجميع الضرائب ، وتحديد الأسعار واساليب اخرى ، وتعد فرنسا بأستخدامها الخطة المحاسبية العامة (Comptable General Plan) خير مثال لهذا الأنموذج .

وقد ادرك (Mueller) أن جميع التقييمات المعتمده على الحكم الشخصى في النماذج السابقه مرتبطه بشكل كامل مع متغيرات الاعمال او المتغيرات الأقتصادية ، ومن ثم فإنه

يعترف بأن هناك مجموعة واسعة من العوامل لها تأثير واضح مثل النظام القانوني ، والنظام السياسي والظروف الاجتماعية .

ثانياً: المدخل الهرمي (الهيكل) للتصنيف المحاسبي :

تبنى (Nobes) عام 1983 التحليلي البيئي لـ (Mueller) فقد أعتمد في تصنيفاته الافتراضيه على المدخل النشوئي (evolutionary approach) لتحديد ممارسات القياس في عدد من الدول الغربية المتطورة ، أذ اعتمد الصيغة الهيكلية للتصنيف ، ومثلما فعل (Mueller) فإن (Nobes) لم يدخل العوامل الثقافية في تصنيفه ، بل اعتمد التمييز بين النظم المعتمده على الاقتصاد الكلي والنظم المعتمده على الاقتصاد الجزئي فقد جزئها الى منظور اقتصاديات الاعمال ومنظور ممارسات الاعمال ، وفي اطار الاقتصاد الكلي قسمت تلك النظم ما بين النظم المعتمده على القانون والضريبة الحكومية والنظم المعتمده على اقتصاديات الحكومة . وهكذا فقد وضع الدول بالاعتماد على المرحلة الثالثة من التصنيف الذي اسماه العائلات (Family) ، ومن الامثله على الدول التي تعتمد نظمها على القانون (اليابان والمانيا) والتي تعتمد على الضريبه (فرنسا وايطاليا) . من جانب آخر صنف (Nobes) الدول التي تعتمد على ممارسات الاعمال الى نظم متأثره بالنموذج الامريكى ونظم متأثره بالنموذج البريطانيا ، وضمت المجموعة الأولى كندا فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية بينما ضمت المجموعة الثانية استراليا ونيوزلندا وايرلندا فضلاً عن المملكة المتحدة (بريطانيا) . واحتفظت هولندا بأنموذجها الخاص المعتمد على نظرية اقتصاديات الاعمال .

اختبر (Nobes) هذا التصنيف بأستخدام اساليب التحليل التحكمي (Judgmental analysis) للقياس المحاسبي وتقييم ممارسات الابلاغ المالي لـ (14) دولة اوربية متقدمه ، اذ شمل التقييم (9) عوامل هي :

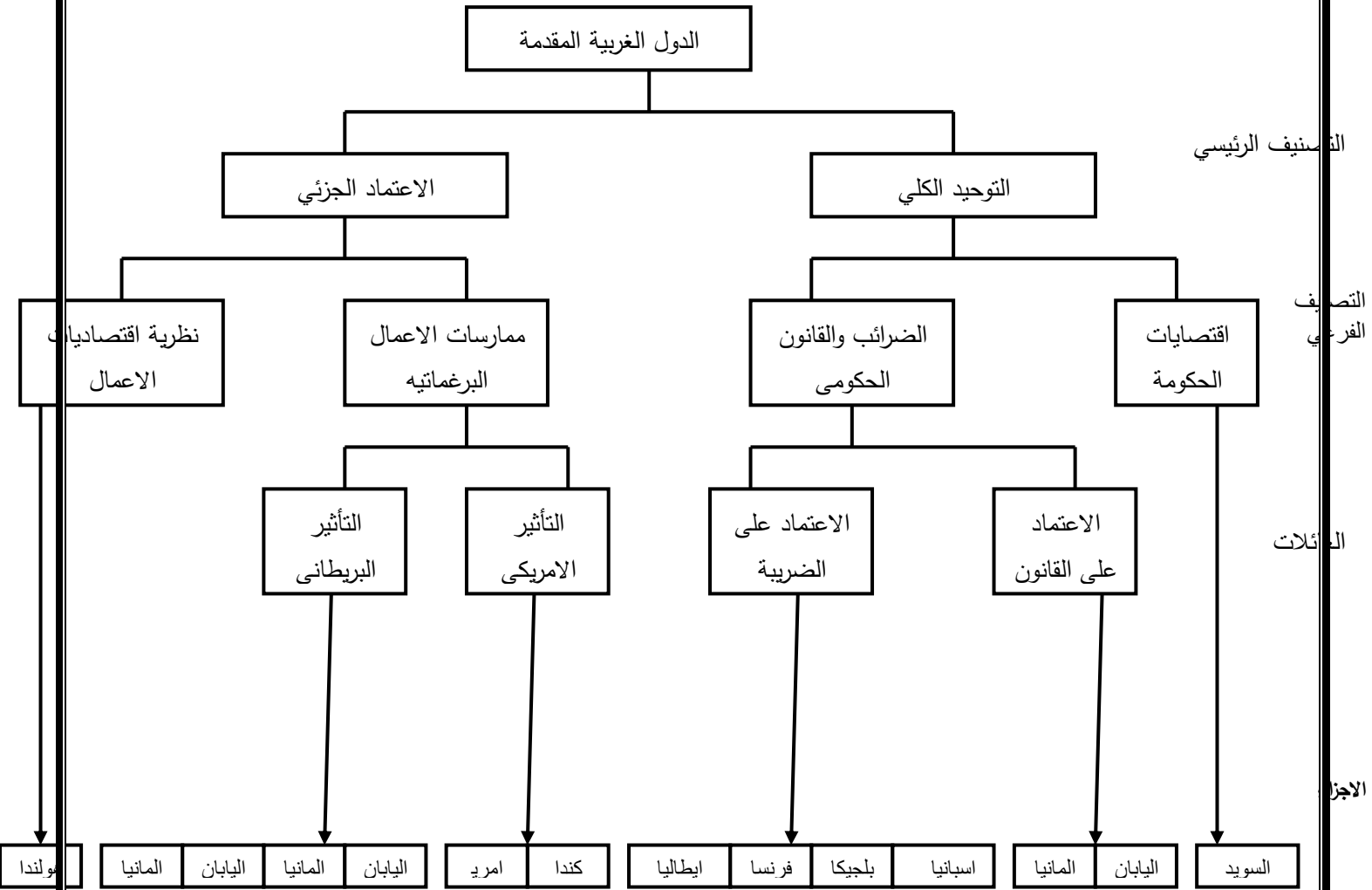
- أنواع المستخدمين للتقارير المالية للشركات المدرجة .
- درجة ادراك القوانين والمعايير في ممارسة الاحكام .
- أهمية الضريبه في القياس المحاسبي .
- التحفظ (الحيطه والحذر) .
- قدره على استخدام تعديلات الكلفة الاستبدالية في القوائم الرئيسه او الملحقه.
- ممارسات توحيد القوائم الماليه .

- الجراً في تكوين التخصصيات وسياسات تمهيد الدخل .
- مستوى التوحيد في تطبيق القواعد المحاسبية .

واختبر تلك العوامل بمرحلتين اذ اعتبر العوامل 1،2،3 متغيرات تفسيرية (explanatory Variables) ، العوامل 4-9 حلت على انها ممارسات القياس . الشكل التالي يظهر نتائج تصنيف (Nobes) .

شكل (2-3)

التصنيف التحكيمي لـ Nobes (1983)



ومن الجدير بالآشارة اليه يرى (Nobes) أن تلك العوامل صممت لتعمل في الدول الغربية المتطورة التي تتشارك في تلك العوامل ، لذلك اذا ما رغب باحث ما لتضمين الدول النامية أو دول اوربا الشرقية ، فمن الضروري عليه أن يبحث في عوامل مميزه اخرى مثل :

- درجة النمو الأقتصادي Degree of development of Economy
- طبيعة النظام الأقتصادي Nature of economic System

ثالثاً: المدخل الاستقرائي للتصنيف المحاسبي (التصنيف التجريبي) The Inductive

. Approach

على عكس المدخل الاستنباطي فإن المدخل الاستقرائي لتحديد النماذج المحاسبية تبدأ مع تحليل الممارسات الفردية للمحاسبة ، ويبدو أن اهم الاسهامات في هذا النوع من التحليل قد جاءت من قبل (Franc & Nair) عام 1980 الذين أنجزوا التحليل الأحصائي لممارسات المحاسبة الدولية بأستخدام مسموحات شركة (Price Waterhouse) لعامي 1973 ، 1975 ، التي لديها فروع في دول مختلفة ، فهما ميزا بشكل تجريبي بين ممارسات القياس وممارسات الإفصاح لانهما يريان أن نماذج التطوير تختلف بأستخدام هذا التمييز وللاسباب الأتية .

1. أن تطبيقات القياس والإفصاح (في بعض الاحيان) يقعان في مسؤولية جهتين مختلفتين من هياكل صنع القواعد ففي الولايات المتحدة مثلاً تخضع تلك القواعد لهيكلين مختلفين (يقصد هنا FASB & SEC) اذ تهتم لجنة تبادل الاوراق الماليه (SEC) بالإفصاح فيما يهتم مجلس معايير المحاسبة الماليه (FASB) بممارسات القياس . والأمر نفسه نجده في بريطانيا فاقانون ادارة الشركات الصادر عام 1948 و 1967 الذي يقود الإفصاح يقع ضمن مسؤولية هيئة التجاره والصناعه بينما ممارسات القياس على عاتق لجنة معايير المحاسبة (ASC) .
2. أن تطبيقات القياس يمكن ان تنفذ من قبل عدد واسع من منظمات الأعمال على خلاف تطبيقات الإفصاح المرتبطه (على سبيل المثال) بالتقارير الجزئية والعائد على السهم (والتقارير المرحلية) .
3. ربما يختلف المعيار المأخوذ في اختيار تطبيقات القياس عن المعيار المأخوذ في اختيار تطبيقات الإفصاح ، أذ أن عوامل مثل الملاءمه والموضوعية والقابلية على التحقق ربما تعد مهمة في اختيار تطبيقات القياس بينما تشكل عوامل مثل اعتبارات الكلفة في اعداد البيانات عوامل مهيمنة في اختيار تطبيقات الإفصاح .

4. يرى البعض أن اسواق المال الكفوءه تتعامل مع الأفصاح اكثر من تعاملها مع القياس .

ومع ذلك فقد اجريت اختباراتهم لشركة (Price Waterhouse) التي كانت تعمل في 38 دولة عام 1973 و 46 دولة عام 1975 وحدد الممارسات وفق الآتي :

السنة / التصنيف	الأفصاح	القياس
1973 (38 دولة)	86 ممارسة	147 ممارسة
1975 (46 دولة)	102 ممارسة	162 ممارسة

فبينما يتعلق بالقياس لـ(147) ممارسة عام (1973) ولـ(38) دولة وبأستخدام التحليل العاملي المعتمد على مصفوفة الارتباط لتحديد التشابه ما بين المتغيرات وجد أن الدول تقع ضمن المجاميع الآتية .

المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة	المجموعة الرابعة
• استراليا	• الارجننتين	• بلجيكا	• كندا
• الباهاما	• بوليفيا	• فرنسا	• اليابان
• فيجي	• البرازيل	• المانيا	• المكسيك
• جامايكا	• شيلي	• ايطاليا	• بنما
• كينيا	• كولومبيا	• اسبانيا	• الفلبين
• هولندا	• اثيوبيا	• السويد	• الولايات المتحدة
• نيوزلندا	• الهند	• سويسرا	
• باكستان	• برغواي	• فنزويلا	
• ايرلندا	• بيرو		
• روديسيا	• اورغواي		
• سنغافوره			
• جنوب افريقيا			
• ترينداد			
• بريطانيا			

وعند ملاحظة المكونات لكل مجموعة وإعادة ترتيب الدول فيمكن اعطاء تسميه لكل مجموعة تمتلك ذات الخصائص وكالاتي :

المجموعة الاولى : أنموذج الكومنوليث البريطاني .

المجموعة الثانية : أنموذج امريكا اللاتينية .

المجموعة الثالثة : أنموذج القارة الاوربية .

المجموعة الرابعة : أنموذج الولايات المتحدة .

وعلى النسق نفسه اجريت الأختبارات الخاصة بالأفصاح وظهرت تصنيفات مختلفة* .

رابعا: المدخل الثقافي في التصنيف (ضمن المدخل الأستنباطي) Cultural

Framework for Classification

طور (Gray) صيغ تصنيف تحكيمية (استنباطية) معتمده على جهوده الخاصة بربط المحاسبة بالثقافة ، فقد قام بتصنيف العوامل الثقافية الـ(10) التي اقترحتها (Hofstede) الى مجموعتين :

1. خصائص الصلاحيات والاذعان للنظم المحاسبية .

2. خصائص القياس والأفصاح للنظم المحاسبية .

اذ تتعلق الخصائص الاولى بالتنظيم (التشريع المحاسبي) ، وفق صيغة الأجابة عن التساؤلات الأتية : (من الذي ينظم المحاسبة) ؟ هل من خلال الرقابه التشريعيه بواسطة القطاع العام ، ام من خلال مهنة المحاسبة بواسطة القطاع الخاص . وهل أن القواعد مرنة ام موحده ؟ اما خصائص القياس والأفصاح فهي تتعلق بالممارسات المحاسبية : ماهي اهميته التحوط وما هي درجة تأثيرها في الابلاغ المالي . ويعرض الشكل الآتي العلاقة بين العوامل الثقافية والممارسات المحاسبية

* للتفاصيل اكثر النظر (Nair & Frank The ex Dislo.....)

شكل (3-3)

مصفوفة العلاقة بين القيم المحاسبية والقيم الاجتماعية *

الشفافية	السرية	الامتثالية	التحفظ	المرونة	التوحيد	الرقابة التشريعية	المهنية	القيم المحاسبية نظام القيمة الاساسي
P	N	P	N	P	N	N	P	الفردية
N	P	N	P	N	P	P	N	جماعية
N	P	n/a	n/a	N	P	P	N	تشنتت ضعيف للسلطة
P	N	n/a	n/a	P	N	N	P	تشنتت قوي للسلطة
N	P	N	P	N	P	P	N	تجنب عدم التأكد القوي
P	N	P	N	P	N	N	P	تجنب عدم التأكد الضعيف
P	N	P	N	n/a	n/a	n/a	P	الذكوره
N	P	N	P	n/a	n/a	n/a	N	الانوثه
P	N	P	N	n/a	n/a	N	P	المدى القصير
N	P	N	P	n/a	n/a	P	N	المدى الطويل

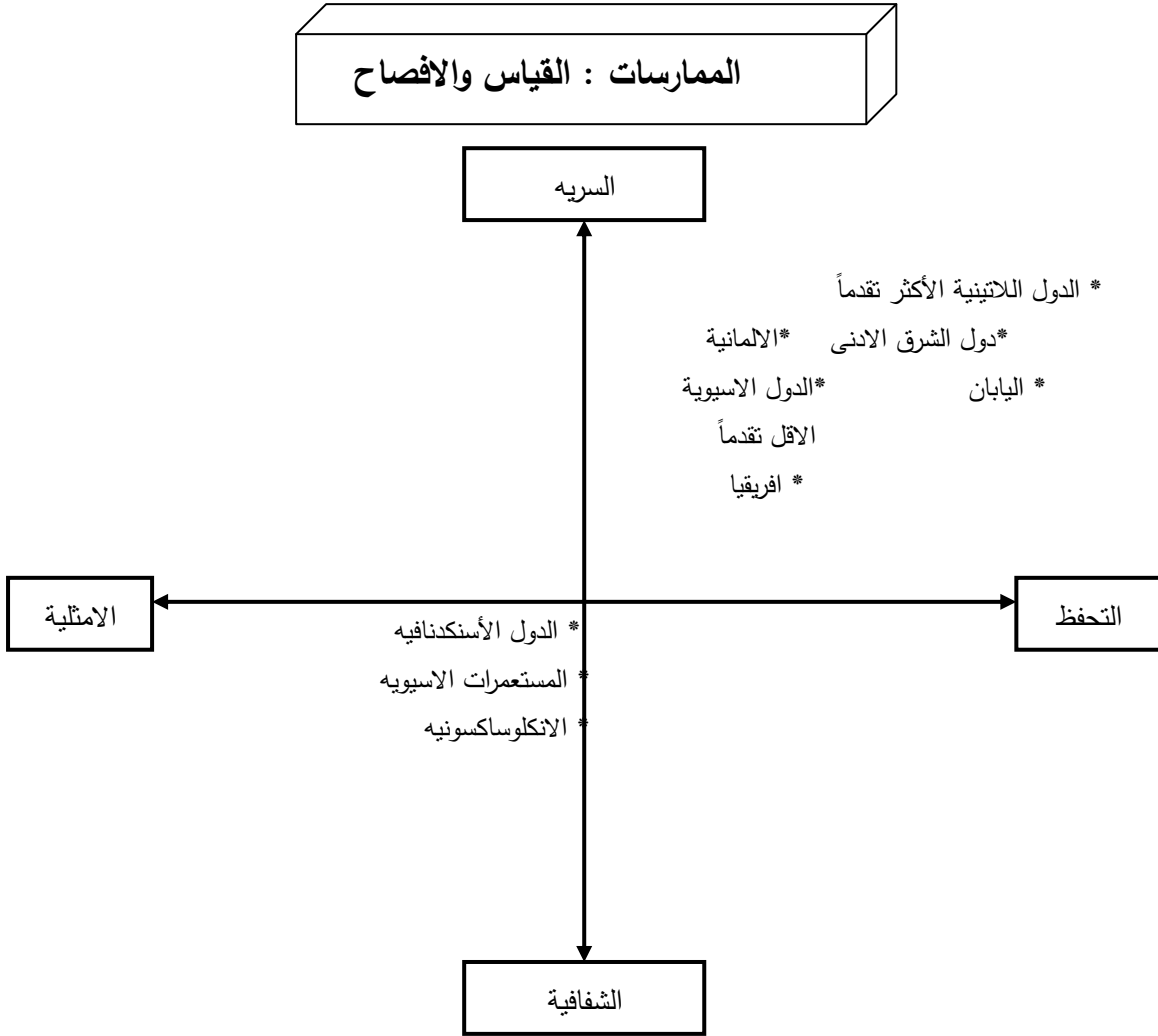
Source (Radebaugh & Gray , 2002 : 49)

أن القيم المحاسبية اكثر ملاءمه للمهنية أو الصلاحيات التشريعيه لاغراض النظم المحاسبية فضلاً عن أن الادعان يظهر ليكون مهنياً او من خلال التوحيد وكلاهما يرتبط بالتنظيم (التشريع) ودرجة الادعان (الالزام) او الانسجام ، ووفقاً لذلك فإن تلك المتغيرات يمكن تجميعها وتصنيفها في نطاق الافتراضات الثقافية الموضحة في الشكل الآتي :

* تشير العلاقة بأستخدام الحرف (P) وجود علاقة طردية (Positive) وتشير العلاقة بأستخدام الحرف (N) وجود علاقة عكسية (Negative)

شكل (3-4)

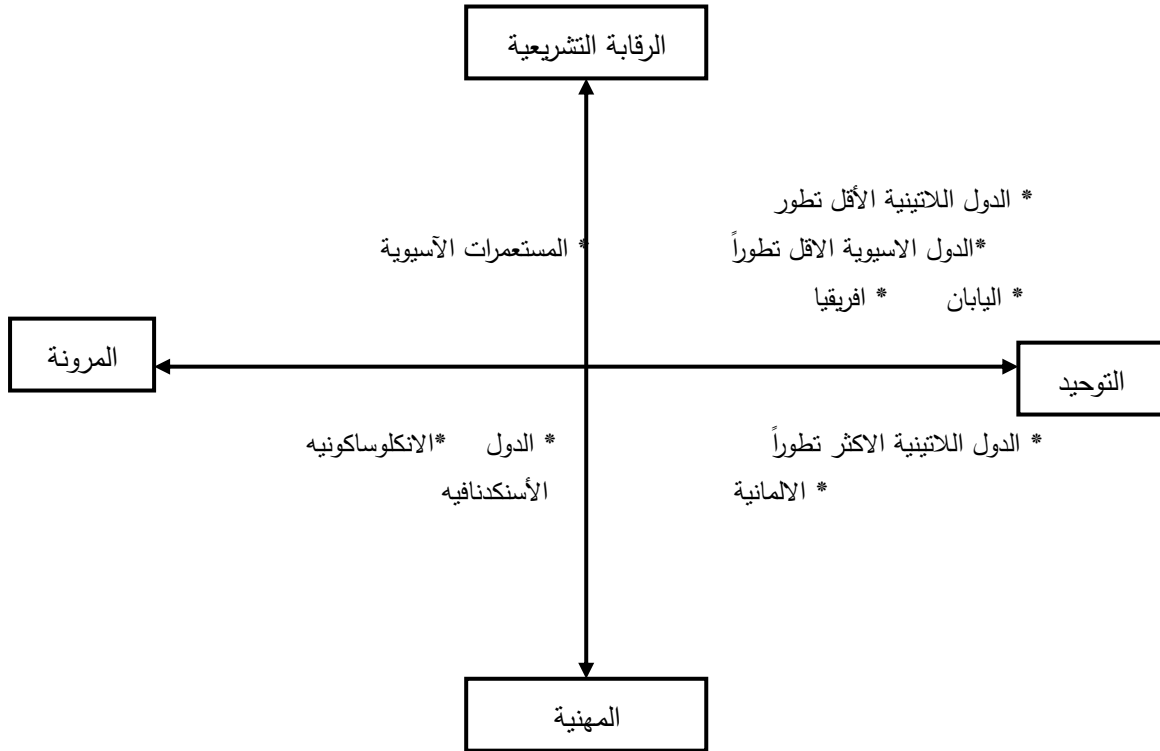
الاطار الثقافي لـ (Gray) لتصنيف النظم المحاسبية



من جانب اخر فإن اكثر القيم المحاسبية ملائمة لممارسات القياس ونطاق الافصاح عن المعلومات هي التحفظ والسريه ، وهذه يمكن أن توحد وتصنف مع افتراضات القيم الثقافية في اطار تحكمي .

الاطار الثقافي لـ (Gray) لتصنيف النظم المحاسبية

التنظيم : الصلاحيات والاذعان



لقد جاءت تصنيفات الدول في الشكلين أعلاه بالاعتماد على تصنيفات (Hofstede) الذي يعد رائداً في هذا المجال والذي هدف منها اكتشاف العناصر الهيكلية للثقافة ، لاسيما تلك لها تأثير قوي على ما يعرف بالسلوك في مواقع العمل للمنظمات والمؤسسات فالمحللين النفسيين جمعوا البيانات عن (القيم) من العاملين في الشركات متعددة الجنسيات (MNE) الواقعة في (50) دولة داعماً تلك البيانات بقيم الفردية ، وتمركز السلطة ، وتجنب ظروف عدم التأكد والرجولة وظهرت النتائج المواقع الثقافية الآتية .

جدول (1-3)

المناطق الثقافية بحسب تصنيفات Hofstede

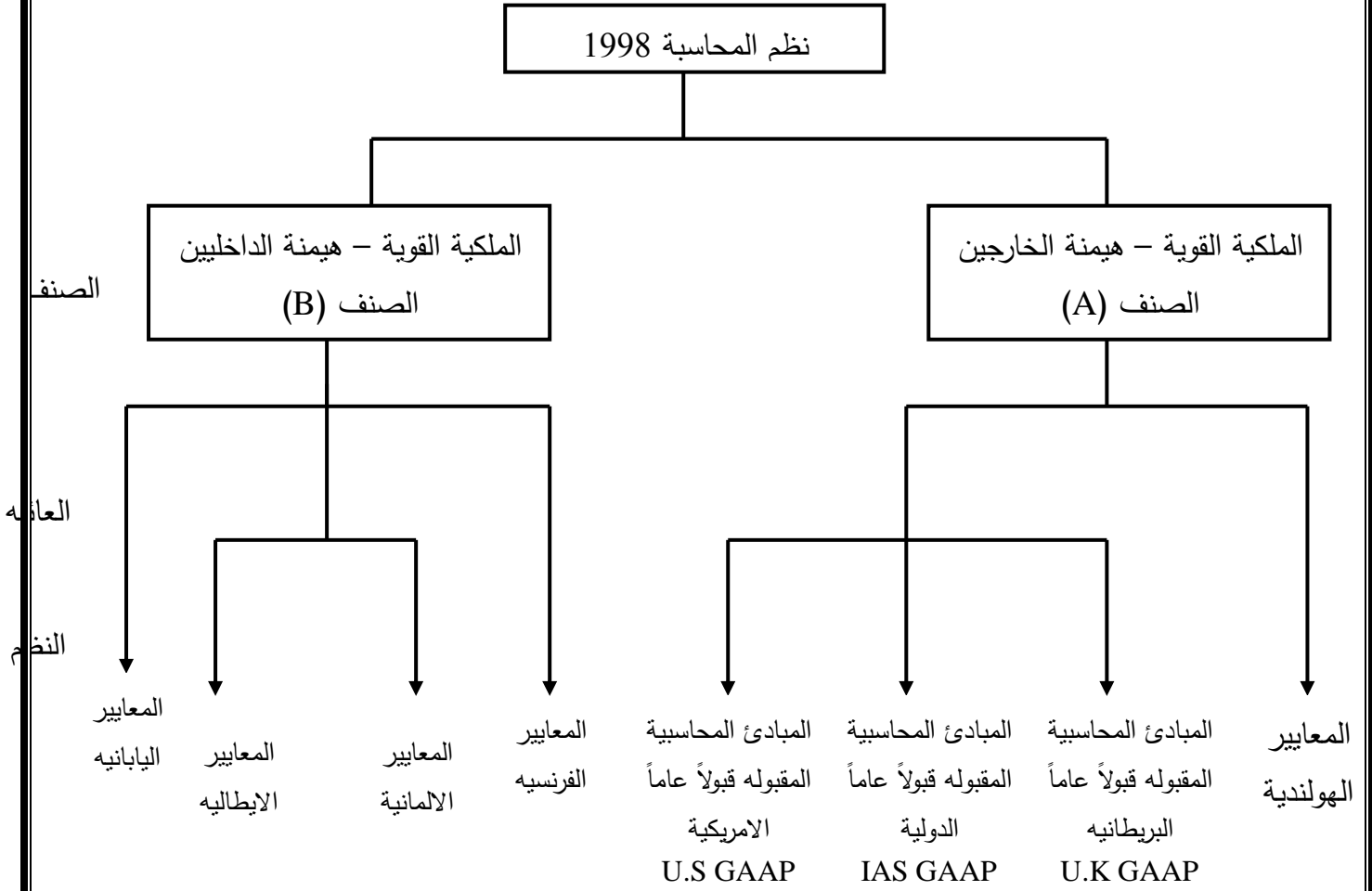
الألمانية	الدول الآسيوية الأقل تقدماً	الدول اللاتينية الأكثر تقدماً
<ul style="list-style-type: none"> النمسا الكيان الصهيوني ألمانيا سويسرا 	<ul style="list-style-type: none"> أندونيسيا باكستان تاييلند تايوان الهند ماليزيا الفلبين 	<ul style="list-style-type: none"> بلجيكا فرنسا الأرجنتين البرازيل إسبانيا إيطاليا
الدول الأنكلوساكسونية	دول الشرق الأدنى	الدول اللاتينية أقل تقدماً
<ul style="list-style-type: none"> أستراليا كندا أيرلندا نيوزلندا المملكة المتحدة الولايات المتحدة جنوب أفريقيا 	<ul style="list-style-type: none"> الدول العربية اليونان إيران تركيا يوغسلافيا 	<ul style="list-style-type: none"> كولومبيا الأكوادور المكسيك فنزويلا كوستاريكا شيلي كواتيمالا بنما بيرو البرتغال السلفادور أورغواي
الدول الإسكندنافية	الدول الأفريقية	الدول الآسيوية الأكثر تطوراً
<ul style="list-style-type: none"> الدنمارك فنلندا هولندا النرويج السويد 	<ul style="list-style-type: none"> دول شرق أفريقيا دول غرب أفريقيا 	<ul style="list-style-type: none"> اليابان المستعمرات الآسيوية هونك كونغ سنغافورة

خامساً: مدخل السوق لتصنيف نماذج المحاسبة

أقترح (Nobes) عام (1998) تصنيفاً جديداً ، يعتمد على الإبلاغ المالي للشركات بدلاً من تركيزه على الدول ، اذ شهد العقد التسعيني من القرن الماضي نمو مضطرد في اسواق المال العالمية ، ولكي تستطيع الشركات الوصول من نطاق اسواقها المالية الى اسواق دول اخرى . فأن كثير من الشركات عدلت ابلاغها المالي للايفاء بأحتياجات المستثمرين في اسواق رأس المال الدولية . وعلى وجه الخصوص فقد تحولت الشركات من القانون المحلي الى التكيف مع منظور حملة الأسهم الموجودة في الدول التي تتبنى القانون العام ، كما أن بعض النماذج الوطنية بدأت تفشل . اذ أكد Nobes أن نوع التمويل أصبح الآن اكثر اهمية من النظام القانوني في تصنيفات نظم الإبلاغ المالي وعلى وفق ما تقدم فأن (Nobes) قسم نماذج الإبلاغ الى الملكية القوية (هيمنة الاطراف الخارجية) ، والملكية الضعيفة (هيمنة الاطراف الداخلية) وعلى وفق هذا التصنيف فقد تقوم بعض الشركات (على سبيل المثال) من المانيا واليابان بأعتماد أنموذج محاسبي يستند الى المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في الولايات المتحدة (U.S GAAP) أو معايير المحاسبة الدولية (IAS) .

شكل (3-5)

تصنيف Nobes لنظم الابلاغ المالي عام 1998



Source (Choi & Others , 2002 : 53)